

الخليجيون إلى أين؟



كثيرة كانت تلك الإنجازات

والتحديات والوعود التي تضمنتها نص

البيان الصادر في ختام القمة ٢٨

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

بعد ختام الدورة الأخيرة التي

عقدتها المجلس بالدوحة يومي ٣ و ٤

ديسمبر ٢٠٠٧م.

بعض المراقبين أشاروا إلى أنها لم

تعد أن تكون قمة جاهزة كغيرها من

القمم السابقة، ولم يخترق جمودها

إلا حضور الرئيس الإيراني محمود

أحمدي نجاد الذي أضفى عليها نوعاً

من الأهمية. ولعل النقطة الأبرز في

البيان الختامي هو إعلان قيام السوق

الخليجية المشتركة اعتباراً من الأول

من يناير ٢٠٠٨م.



بقلم: عبد الحميد مراد

من خلال قراءة نص البيان الرسمي يمكن ملاحظة أن القمة تجاهلت تبيان موقف وأضح من المسائل والقضايا التالية ليعرف مواطنو دول الخليج إلى أين تسير دولهم في المرحلة القادمة:

١- عدم الإشارة إلى العلاقة مع الكيان الصهيوني في ظل إصدار الإدارة الأمريكية على فرض إقامة علاقات طبيعية مع الكيان بعد حضور خمس دول خليجية مؤتمر أنابوليس الأمريكي (ماعد الكويت). والسؤال أين نحن سائرون بعد تدشين دبلوماسية المصافحات التي أثارت استياء وغضب شعوب المنطقة الراضة لإقامة أية علاقات مع الكيان الغاصب الذي يشكل وحده خطراً داهماً على المنطقة العربية بأسرها.

٢- لم يحدد البيان أي موقف من مسألة أمن الخليج وشعبه مع استمرار الحاجة إلى نفض المنطقة واستعداد الإدارة الأمريكية وحلفائها للإقدام على مغامرة عسكرية عدوانية جديدة بعد أفغانستان والعراق ولبنان يكون مسرحها هذه المرة هجوم أمريكي صهيوني مشترك على إيران بذريعة المشروع النووي الإيراني.. ولم يرصد البيان موقفاً واضحاً إزاء رفض دول الخليج الازدواجية الأمريكية في التعاطي مع أسلحة الدمار الشامل، ولم يطالب كما كان متوقفاً من واشنطن بالضغط على حليفها الكيان الصهيوني للتخلف عن ترسانته النووية.

الإدارات الأمريكية مصرة على الانحياز الكامل والمكشوف لعدو الأمة التاريخي- الكيان الصهيوني والصراع العربي الصهيوني منذ قيام الكيان الغاصب بفضح الدور الأمريكي في التواطؤ والمشاركة في مشاريع العدوان المتواصلة للصهاينة في فلسطين والأراضي العربية بدءاً من عدوان ٥٦ على مصر مروراً بعدوان ٦٧ واجتياح لبنان في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، وأخيراً عدوان ٢٠٠٦ في تموز (يوليو) على لبنان ومقاومته الوطنية.

أما آخر موقف فاضح وواضح أعلنته الإدارة

الأمريكية فقد كان على لسان وزير دفاعها روبرت غيتس في حوار المنامة الذي عقد مؤخراً عندما حاول استهبال الحاضرين قائلاً بأن الأسلحة النووية الصهيونية لا تشكل خطراً عليكم بل كل الخطر يأتي من الإيرانيين!! فتعالوا دون تردد أو تأتأة للاصطفاف معنا في مفاوضاتنا الجديدة ضد إيران فهي خيارنا وإياكم والحديث عن الصهاينة فكياهم بالنسبة لنا يندرج تحت شعار أولاً وأخيراً.

٣- تجاهل البيان حقيقة أن أية توجهات تكامل اقتصادي في المجالات المختلفة بعين دول المجلس يجب أن لا تغض الطرف والحاجة إلى إجراء إصلاحات سياسية حقيقية في دول المجلس، وبالتالي إعادة النظر في أساليب الحكم المعمول بها حالياً، انطلاقاً من أن المداخل النفطية الهائلة التي تصب في خزائن حكومات المنطقة لن تحقق تقدماً جذرياً لشعوب المنطقة مع استمرار جمود الأنظمة وغياب المشاركة الديمقراطية للشعوب في رسم السياسات واتخاذ القرارات المصيرية والهامة على الصعيدين الوطني والقومي.

٤- وحيث أن البيان كان زاخراً بالتطلعات والأمني والوعود على الصعيد الاقتصادي، فالهم هنا التذكير بعدم تبذير الأموال على صفقات سلاح غير مجدية ومشاريع البذخ الشخصي وبناء القصور والأبراج وناطحات السحاب، في وقت تظل الأغلبية الساحقة من شعوب المنطقة تعاني الفقر والبطالة وفتقر إلى أنظمة تعليمية وصحية متقدمة ومشاريع إسكانية تلبى حاجة الناس إلى مساكن لائقة بعد تكديس المنتظرين في طوابير وقوائم وزارات الإسكان في أغلب دول المنطقة.

٥- لم يشعرنا البيان بأن هناك توجهاً جديداً لأنظمة الحكم بالانصراف الجاد عن الأساليب القديمة في علاقات معظمها مع الشعوب، تلك الأساليب التي قامت على العنف والتخلف وممارسة الاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان.

وحيث أن الاقتصاد والسياسة عملية مترابطة وجدلية، فلا يمكن إحراز تقدم حقيقي للمنطقة وشعبها إذا لم تتم وتتجز مصالحها مع الشعوب تقوم على مبدأ الشراكة في الحكم واتخاذ القرارات وتطبيق المواثيق والأعراف الدولية التي وقعتها حكومات المنطقة، وليس تأجيلها واللف عليها وتقييدها بالقيود والمنوعات والمراسيم بحجة خصوصيات المنطقة وتقاليدها وأعرافها.

٦- نتفق مع سعي دول المنطقة لإيجاد حل عاجل وصائب لمسألة الجزر الإماراتية مع جمهورية إيران الإسلامية كما أشار إلى ذلك بيان القمة، وهي مناسبة أيضاً للتذكير بأن الخلافات الحدودية وبالأخص تلك المرتبطة بحقول النفط المشتركة بين السعودية والإمارات والكويت ينبغي إيجاد حلول وتنازلات بشأنها لإيقاف مسلسل التوتر بين حكومات هذه الدول وهي تسعى -كما يقول البيان- إلى مزيد من التعاون في المجالات المختلفة لصالح دول المنطقة ومستقبلها في عالم تتزايد فيه التحديات والمخاطر.

٧- إن التصدي لظاهرة العنف والتطرف والإرهاب كما يشير البيان تستدعي محاربة البيئة الحاضنة لبذور هذه الآفات التي لا بد أن تستقطب البعض ضمن أجواء القمع الفكري والسياسي وتهميش دور الشعوب وإبعادها عن دوائر صنع القرار والمشاركة في إدارة شؤونها.

لن نستطيع أن نسجل نجاحاً مأمولاً في مجال محاربة تلك الظاهرة إذا استمر نهج التعامل مع الشعوب على إنها مجرد رعايا لا مواطنين لديهم مساحات واسعة من الحرية ومحصنين بحزمة من الحقوق التي تشجعهم على الانخراط في عملية البناء والتنمية لأوطان يشعرون بأنها تعترف بمساهماتهم دون تهميش أو إقصاء.

ترى ما الذي سيتضمنه بيان القمة القادمة رقم ٢٩ بسلطنة عمان ؟ لننتظر حتى نرى إن كانت سنة أخرى مفيدة لأصحاب القرار لإعادة النظر في أوضاع مازالت تتسم بالجمود منذ انطلاقة عمل المجلس في العام ١٩٨١.